محافظة القليوبية
الادارة العامة للشئون المالية والادارية
ادارة التعاقدات

النسخة " 450 جنيه " فقط اربعمائة وخمسون جنيها لاغير

مناقصه عامة رقم (18) للعام المالى 2019/ 2020

لتوريد جليدر على كاوتش موديل لا يقل عن 2019
و جلسة فتح المظاريف الفنية محدد لها يوم الاربعاء الموافق : 27 / 11/ 2019 الساعة الواحدة ظهرا

تحتاج محافظة القليوبية إلى الاصناف الموضحة بالقوائم المرفقة وعلى من يرغب الدخول فى هذه المناقصة إتباع الاشتراطات العامة للتوريدات طبقا للقانون رقم 182 لسنة 2018 الخاص بتنظيم التعاقدات النى تبرمهما الجهات العامة المعمول به وقت تقديم العطاء مع مراعاة استكمال ما جاء في بنود الاشتراطات ويتم التعاقد طبقا للمناقصة العامة والشروط والأطر الفنية المذكورة بكراسة الشروط ومكان التنفيذ وإنعقاد الجلسات يكون بمقر الادارة العامة للشئون المالية والادارية– إدارة التعاقدات بديوان عام محافظة القليوبية بمدينة بنها – كورنيش النيل – الدور الرابع تليفون وفاكس الادارة رقم (0133223904) والبريد الالكتروتىDCHECH_1963_1@YAHOO.COM وان الاعتماد المالى متوفر بالخطة الاستثمارية للعام المالى 2019 / 2020ويكون على الوجه الموضح كالآتي :

البند الاول

تقدم العطاءات إلى الادارة العامه للشئون المالية والادارية – ادارة التعاقدات بالمحافظة في موعد غايته الساعه الواحدة ظهرا التاريخ المحدد (موقعه من أصحابها على نموذج العطاء (الكراسه) المختوم بخاتم ديوان عام المحافظة مع كتابة رقم قسيمة تحصيل ثمن الكراسه وتاريخها وختم جميع اوراق العطاء بخاتم الشركة صورة طبق الاصل) .

البند الثانى :

يكون العطاء نافذ المفعول لمدة تسعون يوما من تاريخ فتح المظاريف كما يلزم أن يكون التأمين المؤقت نافذ المفعول لمدة ثلاثون يوما بعد انتهاء مدة صلاحية سريان العطاء او تاريخ انتهاء مدة صلاحيته اذا كان بخطاب ضمان بنكى .

البند الثالث :

تقدم العطاءات فى مظروفين مغلقين احداهما للعرض الفنى والاخر للعرض المالى على ان تكون موقعة من اصحابها على نموذج العطاء المختوم بخاتم المحافظة والمؤشر عليه برقم قسيمة تحصيل الثمن وتاريخها وعلى جدول الفئات المرافق له ويجب ان يثبت على كل من مظروفى العطاء الفنى والمالى نوعه من الخارج ويوضع المظروفين داخل مظروف مغلق بطريقة محكمة ويوضح عليه اسم وعنوان المحافظة وان مابداخله المظروف الفنى والمظروف المالى
بجلسه (27 / 11/ 2019) ويكون تقديم العطاءات اما بارسالها بالبريد الموصى عليه خالصة الاجر او وضعها داخل الصندوق المختص لوضع العطاءات بالمحافظة او تسليمها لقلم المحفوظات بها بموجب ايصال يثبت فيه تاريخ التسليم وساعته ويجوز اذا كان العطاء مقدما من فرد اوشركه فى الخارج ان يقدم على النموذج الخاص بمقدم العطاء بشرط قيامه بسداد ثمن كراسة الشروط والمواصفات ويكون فتح مظاريف العطاء فى الوقت والمكان المحددين بكراسة الشروط والمواصفات فى جلسة علنيه عامة بحضور من يرغب من مقدمى العطاءات ويجوز لمقدمى العطاءات تفويض من يرونه لحضور جلسة فتح المظاريف شريطة تقديم تفويض الدال على ذلك ويقتصر فتح مظاريف العروض المالية على العروض لمقبولة فنيا ويتم تقييم العطاءات بعمل تقرير فنى وتقييم مالى للعطاءات المقبولة فنيا وذلك بمعرفة لجنة البت المشكلة بقرار السلطة المختصة

البند الرابع :.

يفضل توريد الأصناف المطلوبه من المنتج المحلي وذلك وفقا لاحكام القانون رقم 5 لسنة 2015 الصادر فى شان تفضيل المنتجات المصرية فى العقود الحكومية .

عماد دشيش

اللجنة رئيس اللجنة

محافظة القليوبية
الادارة العامة للشئون المالية والادارية
ادارة التعاقدات

البند الخامس :

على الشركات المتنافسة أن تقوم بتسجيل بياناتها على موقع وبوابة التعاقدات العامة وعنوانها www.etenders.gov.eg ووضع نسخه من التسجيل ببوابة التعاقدات العامة بالعطاء الفنى 0

البند السادس :

يلزم أن يستوفي مقدم العطاء كافة البيانات المطلوبه في " صيغة العقد " وأن يوقع في المكان المخصص له (إمضاء مقدم العطاء) كما يجب أن يوقع على الشروط المرفقه للعطاء وإعادتها .

البند السابع :

يقدم ضمن اوراق العطاء المستندات التالية :-صوره بطاقة الرقم القومى لصاحب الحساب البنكى - مستند رسمى من البنك والفرع ورقم الحساب - مستند يفيد باسم الشركة والرقم الضريبى ورقم المنشأة ويتم السداد بامر دفع الكترونى على رقم الحساب الوارد بالعطاء 0

كما يلتزم مقدم العطاء بتضمين مظروفة الفنى إقرار يفيد التزامة بالتامين على العمالة وفقا لقوانين التامينات السائدة " إذا تطلبت طبيعة العملية ذلك "

البند الثامن :

العينات المطلوبه تسلم إلى مخزن العينات بقسم المخازن بالمحافظه قبل التاريخ المحدد لفتح المظاريف الفنية " مظاريف المناقصه " على أن تكون مطابقه تماماً لما تنص عليه في المواصفات من حيث العدد أو الحجم أو المقاس أو الوزن ويجب أن توضع على كل عينة بطاقة بطريقة لا يسهل نزعها منها ويدون عليها أسم مقدم العطاء وكل عطاء لاتقدم عنه العينات المطلوبه لا يلتفت اليه كما لا تقبل عينات بعد الميعاد المحدد لفتح المظاريف الفنية بأى حال من الاحوال وهذا فى حالة طلب تقديم عينات .

البند التاسع :.

يتم الالتزام بتوريد الاصناف محل الطرح طبقا للشروط والمواصفات الفنية والكميات والاسعار المتعاقد علي اساسها وذلك خلال مدة مقدارها (ثلاثة شهور) تحسب من اليوم التالى للاخطار بقبول العطاء ، على ان يكون التسليم بمخازن المحافظة ببنها – الجهات الطالبة .

البند العاشر :

(يجب تحرير العطاء باللغه العربيه وكل عطاء يقدم بلغه أجنبيه يجب أن يرفق معه ترجمة عربيه والا استبعد العطاء).

البند الحادى عشر :

يجب كتابة سعر كل صنف واجمالى ثمن الصنف رقما وكتابه بالحروف بالجنيه والقرش ثم يبين في آخر العطاء اجمالى قيمته رقما وكتابة بالحروف وان يكون ذلك على الكمبيوتر وبخط واضح 0

البند الثانى عشر :

كل تعديل يجرية مقدم العطاء على الشروط المدونه بأوراق هذا العطاء لا يكون ملزما للمصلحة الا اذا حرر فى خطاب منفصل يرفق بالعطاء عند تقديمه .

البند الثالث عشر :-

يرفق مع المظروف الفنى تأمين مؤقت بمبلغ وقدره 60000 جنيه " فقط ستون الف جنيه لاغير" ويكون خطاب ضمان بنكى او نقدا وفى حالة السداد نقدا يكون عن طريق الدفع الالكترونى ويكون قبل ميعاد جلسة فتح المظاريف الفنية على الاقل 48ساعة واذا تم الدفع نقدا بعد جلسة فت المظاريف الفنية فلن يقبل العطاء وفى حالة رسو العطاء يزداد الى 5% من اجمالى قيمة الاصناف الراسيه .

عماد دشيش اللجنة رئيس اللجنة

محافظة القليوبية
الادارة العامة للشئون المالية والادارية
ادارة التعاقدات

البند الرابع عشر :

خطابات الضمان التى تقدم كتامينات االبتدائية اونهائية يجب ان يسبقها خطاب من البنك الصادر من خطابالضمان يؤيد صحة صدورة ويكون الضمان النهائى سارى لمدة تبدامن وقت اصدارة الى ما بعد انتهاء مدة العقد بثلاثة اشهر ولايصرف التامين النهائى الا بعد انتهاء مدة الضمان.

البند الخامس عشر :

يتم صرف دفعة مقدمة للشركة بحد أقصى 25% من إجمالى التعاقد وذلك مقابل خطاب ضمان بنكى معتمد دون قيد أو شرط بالقيمة والعملة ذاتهما وبشرط أن تقوم الشركة بتحديد أوجه صرف الدفعة المقدمة ونسبتها فى حالة طلبها بعطائها الفنى والمالى المقدمين منها فى ذات المناقصة 0

البند السادس عشر :

يلتزم مقدم العطاء بتقديم ضمان مكتوب لمدة عام ضد عيوب الصناعه ويجب أن يكون لمقدم العطاء مركز خدمة ما بعد البيع ومعتمد مع الالتزام بتوفير قطع الغيار فى حالة طلبها وتقديم المستندات الدالة على وجود مركز صيانة سارى ومعتمد0

البند السابع عشر :

يقر مقدم العطاء أنه اطلع على نسخة من الاشتراطات المدرجه للقانون 182 لسنة 2018 الخاص بتنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة وكذا الكتب الدورية من وزارة المالية المعمول بها وقت تقديم العطاء – وأنه قدم عطائه على أساس هذه الاشتراطات طبقا لهذا القانون التى يمكن الاطلاع عليه بإدارة التعاقدات بديوان عام محافظة القليوبية بمدينة بنها – كورنيش النيل – الدور الرابع تليفون وفاكس الادارة رقم (0133223904) ولن يلتفت إلى أي عطاء لا يراعى فيه هذه الاشتراطات الخاصه والعامه.

البند الثامن عشر :

يجب ان يتقدم مقدم العطاء بما يفيد التسجيل بمصلحة ضرائب القيمة المضافة او باقرار بعدم بلوغ حد التسجيل وصورة من البطاقة الضريبية للارباح التجارية والصناعية موضحا بها اخر اقرا ضريبى وكذا الشكل القانونى للشركة وصورة من السجل الصناعى والتجارى والمستوردين – 4 س و14 س وكلاء - والمستندات الدالة على وجود مركز صيانة معتمد .

البد التاسع عشر :

يحق للجهه تعديل عقودها زيادة الكميات وتخفيض الكميات المطروحة والحق في تجزئة الاصناف بما يتفق واحكام القانون وفي ضوء الاعتمادات الماليه وبما لايجاوز 25% من كل بند لعقد المقاولات وبما لايجاوز 15 % من كمية كل بند لباقى العقود وبذات الشروط والمواصفات والاسعار المتعاقد عليها 0

البند العشرون

يتم تطبيق غرامات التأخير طبقا لاحكام المادة رقم 48 من القانون رقم 182 لسنة 2018 الخاص بتنظيم التعاقدات التى تبرمهما الجهات العامة على النحو التالى :-

1 – فى مقاولات الاعمال بما لايجاوز مجموع مقابل التأخير نسبة 10 % من قيمة العقد إذا لم يتجاوز مدة التأخير نسبة 10% من المدة الكلية للعملية ويزيد مقابل التأخير الى نسبة 15 % إذا جاوزت مدة التأخير ذلك 0

2- فى باقى العقود بما لايجاوز مجموع مقابل التأخير نسبة 3 % من قيمة العقد إذا لم تتجاوز مدة التاخير نسبة 10% من المدة الكلية للعقد ويزيد مقابل التأخير الى نسبة 5 % إذا جاوزت مدة التأخير 0

عماد دشيش

اللجنة رئيس اللجنة

محافظة القليوبية
الادارة العامة للشئون المالية والادارية
ادارة التعاقدات

البند الواحد والعشرون

شروط فسخ العقد :-

1-الفسخ الوجوبى للعقد تلقائيا وشطب المتعاقد من سجل المتعاقدين :-

*** إذا تبين أن المتعاقد استعمل بنفسة أو بواسطة غيرة الغش والتلاعب فى تعاملة مع الجهة الادارية المتعاقدةاو فى حصولة على العقد 0*إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيال أو فساد أو احتكار 0**

***إذا أفلس المتعاقد أوأعسر وذلك تطبيقا لنص المادة 50 من القانون 182 لسنة 2018 المشار الية0**

2-الفسخ الجوازى للعقد أو التنفيذ على الحساب :-

يجوز للجهة الادارية فسخ العقد أو تنفيذة على حساب المتعاقد إذا أخل بأى شرط جوهرى من شروطه وفى جميع حالات الفسخ أو التنفيذ على حساب المتعاقد يكون التأمين النهائى من حق الجهة الادارية كما يكون لها أن تخصم ما تستحقة من مقابل التأخير وقيمة كل خسارة تلحق بها من أى مبالغ مستحقة أو تستحق للمتعاقد لديها وذلك تطبيق لنص رقم 51 من القانون رقم 182 لسنة 2018 المشار اليه 0

3- يحق للجهة الادارية إنهاء التعاقد حال وفاة المتعاقد اثناء التنفيذ ورد التأمين النهائى للورثة ما لم يكن لها مطالبات قبل المتعاقد أو السماح لهم بالاستمرار فى تنفيذ العقد وإذا كان العقد مبرما مع أكثر من متعاقد وتوفى أحدهم جاز للجهة الادارية إنهاء العقد ورد التأمين النهائى مالم يكن لها مطالبات أو السماح لباقى المتعاقدين بالاستمرار فى تنفيذه وذلك تطبيقا لنص المادة رقم 52 من القانون 182 لسنة 2018 المشار اليه 0

البند الثانى والعشرون

يحق لصاحب العطاء تقديم أى شكوى الى مكتب متابعة التعاقدات العمومية التابع لوزارة الماليةوفقا لنص المادة الخامسة من القانون رقم 182 لسنة 2018 المشار الية 0

البند الثالث والعشرون

يتم إعتماد عقد المقاولة من الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء وأن تكون بطاقة عضوية المقاول سارية عند تحرير عقد المقاولة وذلك لعقد المقاولة الذى يزيد قيمة الاعمال فيه عن 200000جنيه فقط مائتان الف جنيه لاغير وذلك طبقا لاحكام المادة رقم 10 من القانون 104لسنة 1992 للاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء وفى حالة قيمة العقد أكثر من 350000جنيه فقط ثلثمائة وخمسون الف جنيه لاغير فيجب ان يكون العقد معتمد ومستوفى لتمغة الاتحاد طبقا لأحكام المادة 55 من قانون البناء رقم 119/ 2008 وذلك بناء على الخطاب الوارد من وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية 0

البندالرابع والعشرون

تسرى احكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018م والقرارات التنفيذية المكملة له ، فيما لم يرد بشانه نص خاص فى هذه الشروط 0

نظرا لانه يهم المحافظه معرفة بعض البيانات عن مقدمى العطاءات ليسهل عليها الاتصال بهم ،والمرجو ملء البيانات الاتيه والتوقيع :-

أسم مقدم العطاء : عنوانه :-

رقم البطاقه الضريبيه :- المأمورية التابع لها :-

رقم الملف الضريبى :- توقيع مقدم العطاء :-

ارقام التليفونات : رقم قسيمة شراء الكراسة :

رقم الفاكس :

عماد دشيش

اللجنه رئيس اللجنه

محافظة القليوبية
الإدارة العامة للشئون المالية والإدارية
إدارة التعاقدات
****

عقد تـــوريد

اسم الجهة : ديوان عام محافظة القليوبية الموضـوع : توريد

رقم العقـد :

أنه في يوم الموافق / / 20 حرر هذا العقد بين كل من :

اولا :- اسم الجهة : ديوان عام محافظة القليوبية ومقرها / بنها شارع كورنيش النيل قليوبية

ويمثلها قانونا السيد الوزير/ محافظ القليوبية وينوب عنه فى التوقيع على هذا العقد السيد الدكتور / عواد أحمد على بصفته / سكرتير عام محافظة القليوبية بموجب قرار التفويض رقم لسنة (طرف أول)

ثانيا :- شركة ومقـرها /

سجل تجارى رقم / بطاقة ضريبية رقم / مامرية ضرائب /

ويمثله في التوقيع علي هذا العقد السيد / رقم قومى / صادر من /

بتاريخ / بصفته / (طرف ثاني)

تمهيـــــد

بناء علي المناقصة العامة رقم ( ) لسنـــة 20 التي طرحها الطرف الأول بشأن توريد / وفقا للشروط والمواصفات الخاصة بموضوع المناقصة العامة رقم / وما أوصت به لجنة البت في المناقصة العامة رقم / بجلستها المعقودة يوم الموافق / / من قبول السعر المقدم من شركة بمبلغ وقدرة جنيه (فقط جنيه لاغير) وذلك لتوريد وموافقة السيد الدكتور / المحافظ بتاريخ / / علي تلك التوصية فقد حرر هذا العقد طبقا للكتاب الدورى رقم (42) لسنة 2004 الصادر من وزارة المالية – الهيئة العامة للخدمات الحكومية 0

وقد أقر الطرفان بأهليتهما وصفتيهما واتفقا علي الأتي :-

"البند الأول"

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية للعملية والمقايسة التقديرية والعطاء المقدم من الطرف الثانى ومحاضر لجنة البت الفنى والمالى وامر الاسناد وكافة المفاوضات والمكاتبات المتبادلة بين الطرفين والاقرارات المقدمة من الطرف الثانى جزء لا يتجزأ من هذا العقد ومكملا ومتمما لاحكامة 0

"البند الثانى"

يلتزم الطرف الاول بان يؤدى للطرف الثانى مقابل توريد الاصناف محل التعاقد مطابقة للشروط والمواصفات المتعاقد عليها مبلغا اجماليا قدرة جنيه (فقط جنيها مصريا لاغير) شاملا كافة الضرائب والرسوم المقررة قانونا بما فيها الضريبة على القيمة المضافة 0 ويكون السداد باذن دفع باسم / الطرف الثانى وذلك بعد اجراء الفحص والاستلام والقبول النهائى للاصناف الموردة والتيقن من مطابقتها للشروط والمواصات المتعاقد عليها 0

"البند الثالث"

يلتزم الطرف الثاني بتوريد الأصناف محل التعاقد طبقا للشروط والمواصفات والكميات المتعاقد على اساسها وعلى النحو المبين بكراسة الشروط والمواصفات وامر التوريد وذلك خلال مدة قدرها ، تحسب من اليوم التالى لاخطار الطرف الثانى بقبول عطائة ، على ان يكون التسليم بمخازن الطرف الاول 0

محافظة القليوبية
الإدارة العامة للشئون المالية والإدارية
إدارة التعاقدات
****

"البند الرابع"

يلتزم الطرف الثانى بتوريد الاصناف موضوع هذا العقد فى الموعد المحدد به مطابقة للشروط والمواصفات والعينات المعتمدة ومقبولة ممن يوكله الطرف الاول بفحص، فإذا خالف ذلك وجب إخطارة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بالأصناف المخالفة وعلية توريدها – او استبداها – خلال سبعة أيام على الاكثر من تاريخ استلام الاخطار ، فإذا تاخر فى سحب تلك الأصناف كان للطرف الاول تحصيل مصروفات تخزين لتلك الأصناف بواقع 2% من قيمتها عن كل أسبوع او جزء منه ، ولمدة أقصاها أربعة أسابيع ، ويحق للطرف الأول بإنقضائها اتخاذ اجراءات بيع تلك الأصناف بالمزاد العلنى – وفقا لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات ولائحتة التنفيذية – لحساب الطرف الثانى – ويخصم من الثمن ما يكون مستخقا للطرف الأول من مبالغ 0

ومع ذلك يجوز للطرف الاول قبول الصناف المخالفة – وبالسعر المناسب لها – وفقا للمادة رقم 102 من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم 1367 لسنة 1998م0

واذا تاخر الطرف الثانى عن توريد كل الاصناف المطلوبة او جزء منها فى الموعد المحدد بالعقد ، ويدخل فى ذلك الاصناف المرفوضة وفقا للفقرة السابقة ، جاز للطرف الأول – إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك وكان التاخير راجعا لسبب خارج عن إرادة الطرف الثانى – منحه مهلة إضافية للتوريد دون مقابل التاخير ن أما إن كان التأخير لسبب راجع لإرادة الطرف الثانى ، فللطرف الأول تحصيل مقابل التأخير وفقا للضوابط التالية :

أ - بواقع % (بما لايجاوز 3% من قيمة العقد)عن كل اسبوع تاخير او جزء منه ،إذا لم تتجاوز مدة التأخير مايعادل 10% من المدة الكلية للعقد 0

ب -بواقع % (بما لايجاوز 5% من قيمة العقد) عن كل اسبوع تأخير أو جزء منه ،إذا تجاوزت مدة التأخير مايعادل 10% من المدة الكلية للعقد 0

ويحسب مقابل التأخير على اساس الكمية التى اصابها التاخير فقط متى قدر الطرف الاول ان الجزء المتاخر لايحول دون الانتفاع بما تم توريده بشكل مباشر او غير مباشر على الوجه الاكمل فى المواعيد لمحددة ،اما ان قدر الطرف الأول أن الجزء التأخر يحول دون ذلك ، فيحسب مقابل التأخير على اساس القيمة الاجمالية لهذا العقد0

وفى جميع الاحوال يكون للطرف الاول إعفاء الطرف الثانى – كليا او جزئيا – من مقابل التاخير متى ارتاى ان التأخير لم ينتج عنه ضرر ، كما أن له استطلاع إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة إن ارتأى ذلك 0

ولايخل ما تقدم بحق الطرف الاول فى الرجوع على الطرف الثانى بكامل التعويض المستحق عما اصابه من أضرار بسبب التأخير 0

"البند الخامس"

يلتزم الطرف الثاني بان بقدم فاتورة الأصناف الموردة من أصل وصورتين وفي حاله قيامه بالتوريد بناء علي طلب الطرف الأول الي جهة أخري غير المتعاقد علي التوريد إليها يجب أن ترافق الفواتير مستندات تثبت قيمة مصروفات النقل الإضافية حتى يمكن رد هذه المصروفات الي الطرف الثاني

"البند السادس"

إذا أخل الطرف الثاني بأي شرط من شروط العقد يكون للطرف الأول دون الالتجاء إلي القضاء فسخ العقد او إسناد التوريد لأية جهة أخري ويصبح التأمين النهائي من حق الطرف الأول ويكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه وفي حالة عدم كفايتها يلجأ الي خصمها من مستحقاته لدي أية جهة إدارية أخري أيا كان سبب الاستحقاق دون حاجه الي اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع عليه بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري 0

محافظة القليوبية
الإدارة العامة للشئون المالية والإدارية
إدارة التعاقدات
****

"البندالسابع"

- **يضمن الطرف الثاني صلاحية الأصناف التي يقوم بتوريدها ضد عيوب الصناعة لمدة عام**
- **يقر الطرف الثاني أن لديه مركز خدمه وصيانة بجمهورية مصر العربية وكذا مركز لتوريد قطع الغيار للأصناف التي يقوم بتوريدها 0**
- **يتعين علي الطرف الأول اختبار عينة عشوائية من الأصناف الموردة بمخازنه قبل قبول الكمية الموردة وسيتم الدفع بعد عمل التجارب والفحص والاستلام للكمية المقبولة فقط 0**
- **يتم تقديم شهادة اختبار المصنع أو إجراء تحليل معملي وذلك حسب ما يتطلبه نوعية الصنف المورد 0**
- **أية اشتراطات خاصة أخرى تراها الجهة الإدارية لازمة لتنفيذ هذا العقد 0**

"البند الثامن

قام الطرف الثاني بإيداع خزينة الطرف الأول مبلغ (جنيها) بموجب خطاب ضمان نهائي رقم وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع 5% من القيمة الإجمالية ولا يرد للطرف الثاني إلا بعد انتهاء مدة الضمان

"البند التاسع"

تسري أحكام القانون تنظيم التعاقدات النى تبرمهما الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018م والقرارات التنفيذية المكملة له ، فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا العقد 0

"البند العاشر"

تختص محاكم مجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي تنشأ من جراء تنفيذ أو تفسير العقد 0

"البند الحادى عشر"

اقر الطرفان بان العنوان الوارد بهذا العقد محلا مختارا لهما وان كافة المكاتبات والمراسلات التى ترسل عليه تنتج كافة آثارها القانونية وفي حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول 0

"البند الثانى عشرعشر"

حرر هذا العقد من ثلاث نسخ تسلم للطرف الثاني نسخة واحدة منها واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بها عند اللزوم

عماد دشيش

الطرف الأول الطرف الثاني

محافظة القليوبية

الادارة العامة للشئون المالية والادارية

ادارة التعاقدات

****

المواصفات الفنية لتوريد جليدر على كاوتش

موديل لا يقل عن 2019

****

المحرك :- ديزل رباعى الاشواط – حقن مباشر– 6سلندر-مزود بشاحن تربينى (تربو تشاجر) ذو قدرة لا تقل عن 125 حصان عند عدد لفات مناسبة وان يكون المحرك من نفس نوع الجليدر.

نقل الحركة :- يكون من النوع الهيدروليكى على ان يكون اقصى سرعة اماميه لا تقل عن 40 كم / ساعه والسرعه الخلفيه لا تقل عن 35 كم / ساعه ويفضل ان يكون ناقل الحركه من نفس نوع الجليدر على ان يعطى سرعات لا تقل عن 8سرعات اماميه و4سرعات خلفيه ..

التوجية :- هيدروليكى.

قوة الجر (السحب) : لاتقل عن 7 طن

السكينه الرئيسية :- من الصلب المقاوم للتاكل خدمه شاقه والسكينه مزوده بشفره قاطعه

الصنيه :- من الصلب المقاوم للتاكل ويمكنها الدوران بزاويه 360درجه وتعمل بنظام الاسنان الداخليه

المحراث محراث خلفى مكون من 3اسلحه ويعمل فى الخدمه الشاقه

وزن التشغيل :- لايقل عن 12 طن

الفرامل :- من النوع الهيدروليكى او اقراص مغموره فى الزيتمع وجود فرامل للطوارئ

الكابينة :- مدرعه ومغلقه – مكيفه مزوده بكافة المبينات والعدادات على ان يكونالجليدر مزود بالانوار للعمل ليلا .

الاطارات :-ان تكون من المقاسات المتوافره فى السوق المحلى وتكون خدمه شاقه ومن الماركات العالميه (ميشلان – برجستون – جوديير) على ان يتم تحديد النوع والمقاس بالعرض الفنى

الضمان :- عام او 2000 ساعه

الشروط العامة :-

- **يورد الجليدر خالص الرسوم الجمركيه فى حالة المستورد**
- **ان يكون للمعده وكيل معتمد بجمهورية مصر العربيه وكذلك مركز خدمه**
- **تقدم استماره 14 س وكلاء فى حالة المستورد وتقدم شهادة الانتاج المحلى الصادره من الهيئه العامه للتصنيع وتكون سارية المفعول وموضح بها الماركه والطراز .**
- **أن يكون الجليدر من انتاج امريكى – الاتحاد الاوربى – اليابان وفى حالة الانتاج المحلى تكون المكونات الرئيسيه من نفس الجهات المذكوره عاليه**
- **يورد مع الجليدر شنطة عدة مناسبة لاجراء الاصلاحات الخفيفة - كوريك رفع حموله مناسبه - طفاية حريق - مفتاح عجل باللافية – شنطة اسعاف اوليه – مثلث عاكس**
- **موافاتنا ببيان قطع الغيار اللازم وسعرها ووضعها فى العرض الفنى**

محافظة القليوبية
الادارة العامة للشئون المالية
إدارة التعاقدات

تابع المواصفات الفنية لتوريد جلبدر على كاوتش

موديل لا يقل عن 2019

******

- **يورد مع المعده استبن كامل بالجنط من نفس انواع الاطارات المذكوره**
- **يقدم خطاب الترخيص للمرور معتمد بخاتم تاجر معتمد**
- **التسليم :- مخازن مجالس المدن بعد الفحص على ان يتم نقل المعده عن طريق الشركه وتكون المعدة فى مسئولية الشركة حتى توصيلها لمجالس المدن**
- **يتم كتابة المواصفات الفنية واضحة وطبقا للكتالوج المقدم فى العطاء وان يتم كتابته بلكمبيوتر**

التقييم عن طريق النقاط الفنيه حسب الجدول المرفق بكراسة الشروط والحد الادنى للقبول 80%

بيان بتوزيع النقاط الفنيه لتقييم الجريدر

م	بيان	الدرجه
□	المحرك " القدره الصافيه / عدداللفات ـ الماركه وبلد الانتاج "	□□
□	ـ السرعات الأماميه والخلفيه ـ وقوة الجر (السحب)	□□
□	النظام الهيدروليك " وانواع الطلمبات ـ معدل التصريف ـ الضغط "	□□
□	وزن التشغيل	□□
□	مدة التوريد	□□
□	مراكز الخدمه	□
□	اطارات الكاوتش	□□
□	سابقة التوريد	□
□	مدة الضمان	□
□□	توافر قطع الغيار واسعارها " تقديم بقطع الغيار واسعارها " وتشمل عمرة محرك – عمرة ترانسميشن – جميع انواع الفلاتر وخلافه	□
□□	الجوده والتوافق – بلد المنشأ – السمعه والانتشار	□
	الاجمـــالى	□□□

اللجنة **رئيس اللجنة**